اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 17-03-2013 رقم العدد: 20476 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 17 رقم القصاصة: 1

الأمير خالد الفيصل لمنتدى جدة الاقتصادي :

الإنسان السعودي قادر على أن يحول الحلم إلى حقيقة

وطننا يستحق أن يكون في مقدمة الأوطان

الربيعة: فائض الميزان التجاري للعام المالي الحالي مقداره 1005 مليارات ريال

وزير الإسكان: برنامج للتمويل الإضافي وإنشاء برنامج تنظيم المساكن

اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 2013-03-17 رقم العدد: 20476 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 17 رقم القصاصة: 2

جدة: شاكر عبدالعزيز- أحمد شرف الدين- سلطان السلمي
تصوير : خالد الرشيد ومحمد الأهدل

قال صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، خلال تدشينه مساء أمس منتدى جدة الاقتصادي الثالث عشر في هيلتون جدة بحضور عدد من الوزراء وكبار الشخصيات الاقتصادية: يشرفني في هذا اليوم المبارك أن أكون معكم في هذا الحفل الذي يتكرر كل العام وحسنا يفعل منظم هذا الحفل باختيار المواضيع التي تهم المواطن والتي هي الشغل الشاغل لقيادة هذه البلاد الا وهي مواضيع التنمية والارتقاء بمستوى المعيشة والاقتصاد والثقافة بهذا الوطن الذي يستحق ان يكون في مقدمة الاوطان.وأضاف: لقد سمعنا من اصحاب الاختصاص ما يثلج الصدر عن المشاريع التي تبنتها الدولة وسمعنا من وزير الاسكان ووزير التجارة والصناعة هذه الكلمات التي اسعدت الجميع وكنا ولانزال نعيش ونعرف اهتمامات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في كل ما من شأنه رفعة الوطن والمواطن بهذه البلاد الكريمة ولكن لن تكتمل النهضة والمشاريع بدون مشاركة المواطن وخصوصاً رجال الاعمال والقطاع الخاص الذين بدون مشاركتهم الفعلية لن تقوم الاسس المطلوبة على الآمال المعقودة لهذه المشاريع وهذه الاستراتيجية.

كنا أمل في الاستراتيجية الجديدة للاسكان وكلنا أمل في هذا التوجه للغرفة التجارية انطلاقا من هذا المؤتمر والملتقى الذي سيبحث الطرق والمسارات المتوفرة للقطاع الخاص لمشاركة الدولة في هذه التنمية التي اصبحت مضرب المثل في كل انحاء العالم.واستطرد سموه بقوله: أيها الإخوة نحن نعيش عصرا ذهبيا في التنمية والإعمار والبناء بالمملكة يغبطنا عليه الحب والصديق ويحسدنا عليه الأعداء، ولكنا مصممون بحول الله وقوته أن نزيد من غبطة الاصدقاء وحسد الأعداء.

أيها الإخوة إذا كان ما رأيناه في العرض الذي سبق هذه الكلمة من حلم فأنتم ابناء هذه المملكة العربية السعودية قد قررتم منذ اعلان الوحدة بالمملكة أن تغيروا الحلم إلى حقيقة وأن تصلوا الأمل بفضل الله ثم إرادتكم إرادة الانسان السعودي قيادة وحكومة وشعبا.

من جهته أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة أن المبادرات الاصلاحية التي تم الإعلان عنها في ٢٠١١م بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو معالجة القضايا الاجتماعية بما في ذلك التوظيف وتوفير السكن والمشروعات الصغيرة والبرامج التنموية.

اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 2013-03-17 رقم العدد: 20476 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 17 رقم القصاصة: 3

انعكست على الأداء الاقتصادي بشكل عام في المملكة. مشيرًا إلى أن الصادرات السلعية في المملكة بلغت في عام ٢٠١٢ نحو ١٤٨٥ مليار بزيادة نسبتها ٩ في المائة عن العام ٢٠١١ وبلغت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية ١٨٣ مليار بزيادة ٤ في المائة عن ٢٠١١م فيما تمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبتها ١٢ في المائة من اجمالي الصادرات السلعية.وأضاف الربيعة أن الواردات السلعية بلغت في العام ٢٠١٢م قرابة ٤٨٠ مليار ريال بزيادة ٧ في المائة عن العام ٢٠١١م، مشيرًا إلى تحقيق الميزان التجاري للعام المالي الحالي فائضا مقداره ١٠٠٥ مليار ريال بزيادة ١٠ في المائة عن العام الماضي(٢٠١٢م)، معللا ذلك بارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية.وقال الربيعة إن العالم اليوم يعيش وسط مجموعة من التغيرات السريعة والمؤثرة في كافة المجالات والانشطة تركز في جانبها الاقتصادي على الانتشار العالمي للمنتجات والخدمات في بيئة تنافسية حادة وشريفة سواء ما يتعلق بشقق الاستثمارات أو تسويق المنتجات. وتتسم العلاقات الاقتصادية الدولية في المرحلة الحالية بنقلة نوعية جديدة اسهمت عدد من العوامل في إعادة صياغة تلك العلاقات بين العديد من الدول ومنها التداول التعاظم للنظام التجاري الدولي. حيث شهدت الآونة الأخيرة تزايدا في اتجاه عدد من الدول لبناء ثقة فيما بينها تعتمد على تفعيل تبادل المصالح والخبرات المشتركة. مضيفا أن توفر التقنية وتزايد الحاجة لنقلها إلى الدول النامية زاد من قدرة الدول الناقلة للتقنية على التجاوب مع متطلبات التنمية في البلدان النامية وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. مشيرًا إلى أن اتجاه عدد من الدول نحو تعزيز اقتصاداتها من خلال الاخذ بمبدأ اقتصاد السوق والاهتمام بالقطاع الخاص من خلال تشجيعه وتعظيم دوره مقابل تقلص الاقتصاد الموجه.وقال إن الدور التعاظم للنظام التجاري الدولي اسهم في اعادة صياغة العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة، كما تحتاج الدول الدول النامية ومنها المملكة على نقل التنمية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة".واضاف "إن السعودية مثل غيرها من الدول النامية تأخذ بمبدأ اقتصاد السوق والاهتمام بالقطاع الخاص وتعظيم دوره لتعزيز اقتصاده".

وختم الربيعة بقوله بأن وزارته قدمت العديد من المبادرات لتحسين التنافسية من خلال عدد من الانظمة والسياسات. وهو ما ساهم في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وجذب الكثير من الاستثمارات وساهم في تعزيز الوضع التنافسي للاقتصاد السعودي.

وقال وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي في كلمته أن أسباب أزمة السكن الحالية تتمثل في قلة الأراضي المطورة، وارتفاع أسعارها. وهو ما أدى لعدم تمكن المواطن من امتلاك سكنه الخاص.واضاف أن الوزارة تعمل على حل هذه المشكلة من خلال ضخ عدد أكبر من المخططات المطورة، وكسر الاحتكار والمضاربة التي تشهدها السوق حاليا.مؤكدا أن هدف وزارة الاسكان هو ايصال الدعم الحكومي لمستحقيه .وتنويع برامج صندوق التنمية العقارية عن خلال برنامج (ضامن)كما ستطلق الوزارة يوم الثلاثاء القادم بالتعاون مع البنوك التجارية برنامج (التمويل الاضافي) ، كما تدرس الوزارة تفعيل الجانب الاستثماري لقروض الصندوق وتقديم القرض المعجل للمستعجل للبناء مباشرة. وختم شويش أن تملك مسكنا هو مطلب أساسي لكل فرد في المجتمع وتقوم الوزارة بتوفير ماتستطيع من الأراضي المطورة والتمويل الميسر اضافة إلى عملها المستمر بإنشاء الوحدات السكنية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين . الملك عبد الله بن عبد العزيز .ولفت الوزير الضويحي إلى انشاء برنامج تنظيم المساكن "ايجار" الساكن و بطريقة وبآلية تضمن الحقوق السكنية بين المالك والمستأجر. ويوصل المستأجر الى الوحدة التي يحتاجها بايسر السبل وباسعار شفافة و مناسبة كما يوفر البرنامج منصة الكترونية كتوثيق العقد ، والسداد الالكتروني وسجل السداد، ومؤشرات واحصائيات الساكن المستأجرة.وأشار الضويحي أن الوزارة حصلت على مساحات كبيرة من الأراضي في العديد من مناطق المملكة تزيد عن ١٦٠ مليون متر مربع . تعمل الوزارة عليها تنفيذا وتصميما لتوفير ما يزي عن ٢٠٠ الف وحدة سكنية. مضيفا أنه تم زيادة معدل الاقراض من صندوق التنمية العقارية خلال السنتين الماضيتين . حيث بلغت ١٤٢ الف قرض بقيمة إجمالية ٧١ مليار ريال سعودي وهو ما يعادل ٢٤ بالمائة من إجمالي قروض الصندوق منذ تأسيسه والبالغة ٢٩١ مليار ريال سعودي.وأعلن الضويحي عن انتهاء الوزارة من إعداد استراتيجية وطنية للإسكان وتم رفعها للاعتماد بحسب الترتيبات النظامية المتبعة.وأضاف الضويحي أن تملك مسكن مناسب هو مطلب اساسي لكل فرد في المجتمع. ونحن في الوزارة نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا المطلب بكافة الوسائل المتاحة للوزارة من خلال توفير وزيادة العروض من الاراضي المطورة والمخدومة بكافة الخدمات الاساسية الى المواطنين او توفير التمويل الميسر او توفير الوحدات السكنية.وقال "ان الوزارة ترى أن من ابرز اسباب أزمة الاسكان الحالية هو قلة المتاح للمواطنين من الأراضي المطورة وارتفاع أسعارها ولذلك فإن من أهم أولويات الوزارة العمل مع شركائها لضخ أكبر عدد من الأراضي المخدومة وإتاحتها للمستحقين من المواطنين. ووضع حد لظاهرة الاحتكار والمضاربة على الأراضي عن طريق وضع الأنظمة والتشريعات المناسبة وتطبيقها.كما تعمل الوزارة في الجهة المقابلة على توفير التمويل المناسب للمواطنين المستحقين وتقليص مدة انتظارهم للحصول على التمويل وذلك عن طريق تنويع وزيادة مصادر التمويل وبرامجه سواء من قبل الوزارة أو من قبل القطاع المصرفي من بنوك وشركات تمويل عقاري وكذلك تيسير سبل الاستثمار العقاري من خلال أنظمة البيع على الخارطة والرهن والتمويل العقاري اضافة الى مشاريع الوزارة لتوفير وحدات سكنية يجري العمل عليها حاليا.

من جهته أكد صالح كامل رئيس المنتدى أن السكن حق لكل مواطن. وقال: "ولكن علينا ألا نغفل أن تملك المسكن ونوعيته ينبغي أن تتناسب مع الامكانات المادية للفرد، ففي المملكة العربية السعودية وحسب إحصائيات ودراسات وزارة الاقتصاد والتخطيط فإن ٦٠ في المائة من السعوديين يمتلكون مسكنا بشكل أو بآخر. وهذه النسبة لا تعني انعدام المشكلة بيد أنها لا ترقى لتوصيف أزمة. فمع الزيادة السكانية تظل الحاجة للسكن قائمة وبالذات للشباب والأسر الجديدة ما يتطلب العمل على التخطيط لوضع استراتيجية تواكبها والحمد لله أن تغيرت المفاهيم لدينا في المملكة وبالذات في أوساط الشباب وهم الشريحة التي ربما تمثل ٩٠ في المائة من طالبي السكن وهم المستهدفين بالخطط الإسكانية إذ أصبح القبول بالإسكان الرأسي في الوحدات أمرًا عاديًا ولا أبالغ إن قلت مرغوبًا وذلك لعدة عوامل أبرزها التكلفة وقلة الأراضي البيضاء في قلب المدينة وبالتالي لم تعد ثقافة البيت المستقل فكرًا سائدًا يعوق التخطيط. وأعتقد أن علينا إيجاد متطلبات مثل تلك التجمعات الإسكانية وتوفير متطلباتها الجاذبة مع التنوع في العروض وتسهيلات السداد من تقسيط ميسر وتوظيف الموارد المتاحة أو أن هذه الامكانات تعجز عن استيعاب الزيادة" وأعتقد بأن الامكانات متاحة والموارد متوفرة.